



## وكيل نيابة سابق لـ"اليوم السابع": المعتقلون ليسوا على خلاف مع حكاهم بل مع جهاز الأمن الذى لديه سلطات مطلقة

وكيل نيابة سابق لـ"اليوم السابع": المعتقلون ليسوا على خلاف مع حكاهم بل مع جهاز الأمن الذى لديه سلطات مطلقة وليس عليه رقيب

لندن - خلود الجمل

وفى حوار لليوم السابع، تحدث محمد صقر الزعابى عن انتهاكات جهاز الأمن فى دولة الإمارات العربية، والزعابى هو وكيل نيابة سابق فى الإمارات أحيل على التقاعد فى عام ٢٠١٢ بدون أسباب قانونية وهو الآن موجود فى العاصمة البريطانية فى حين منعت سلطات بلاده أولاده وزوجته من السفر بما فيهم طفله الذى يبلغ من العمر ٩ أشهر.

الزعابى هو أحد الأربع وتسعين متهم والذى وجهت لهم تهمة التآمر على نظام الحكم.

ويعبر الزعابى عن مخاوفه ويقول: "أنا متخوف لأنى شاهدت بعينى الكثير من الأشخاص الذين تم اعتقالهم بدون إجراءات قانونية... نحن نتحدث عن أشخاص تم القبض عليهم وتعرضوا للتعذيب.. لم تستطع عائلتهم التعرف عليهم بعد ما تعرضوا إليه من تعذيب.. فمنهم من فقد ثلاثين كيلوجراما من وزنهم ومنهم من فقد القدرة على التعرف على من حوله من أشخاص، ومنهم من قلعت أظافره، ومنهم من تعرض للخنق بغاز ما عن طريق مكيف السيارة علاوة على حبس فى سجون انفرادية لمدة ٧ أشهر وزنازين ضيقة وتعرض للإضاءة لمدة ٢٤ ساعة بدون توقف".

ويضيف محمد صقر الزعابى، أن أغلب هؤلاء الأشخاص المعتقلين من القضاة والمحامين المتعلمين والحاصلين على الدكتوراه.

وفى السياق نفسه، كانت الخارجية الأمريكية قد انتقدت الأسبوع الماضى تدهور وضع حقوق الإنسان فى دولة

الإمارات وذلك فى تقريرها السنوى والذى يتناول أوضاع حقوق الإنسان فى مختلف دول العالم، وذكر التقرير أن أهم أشكال الانتهاكات فى الإمارات هى الاعتقالات التعسفية، الحجز الانفرادى وفترات طويلة للاعتقال قبل بداية المحاكمات.

والزعابى وهو بجانب عمله السابق فى سلك القضاء ينتمى لجمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعى وهى جمعية إماراتية أنشئت عام ١٩٧٤ وهى جمعية اجتماعية دعوية تربوية تهتم بإصلاح المجتمع ومرخصة على حد قوله تهدف إلى نشر الوعى القيم الإسلامية عن طريق الأنشطة الاجتماعية والبرامج والدورات ولم يكن لها أى عمل سياسى قبل المطالبة بمجلس وطنى منتخب عقب نهاية دورة المجلس الوطنى السابقة والذى تصادف توقيته مع الربيع العربى، حيث تضمنت المطالبة بانتخاب كامل للمجلس الوطنى ومنحه صلاحيات تشريعية ورقابية كاملة.

ويؤكد الزعابى أن المعتقلين ليسوا على خلاف مع حكاهم بل مع جهاز الأمن الذى لديه سلطات مطلقة وليس عليه أى رقابة.. ويستطرد الزعابى شارحاً: "أن المعتقلين هم أبناء قبائل وليسوا نكرات ومتداخلين مع حكام الإمارات، فأغلبهم يعملون مستشارين لديهم أو لهم علاقات مباشرة وتواصل دائم. ويقول إن جمعية الإصلاح منذ تأسيسها بآرك إنشاءها الشيخ راشد بن سعيد والشيخ زايد بن سلطان رحمهما الله، وحتى عندما تم حل فرع دى فى عام ١٩٩٤ كلف حاكم رأس رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمى ابن أخيه الشيخ سلطان بن كايد القاسمى بشكل رسمى لإدارة فرع رأس الخيمة والعمل من خلاله. والشيخ سلطان القاسمى هو أحد المعتقلين الآن.

ويحكى الزعابى عن بداية القضية والذى هو متهم فيها أن البداية كانت بإعلان النائب العام عن القبض على خلية إرهابية فى الإمارات ولم يشر حينذاك إلى جمعية الإصلاح من بعيد ولا من قريب ولم يتوقع أحد حينها أن يكون الحوار عن الإصلاح بل توقع الناس أن النائب العام يتحدث عن خلية للقاعدة أو خلية إيرانية... إلا أن سلطات قامت بتلفيق هذه التهمة عشية الاستعراض الدورى الشامل للأمم المتحدة والمعنى بحقوق الإنسان بعد تخرج دولته من اعتقال هؤلاء الأشخاص بدون تهمة.

وأكد الزعابى أنه ليس لديه النية إلى العودة للإمارات فى ظل هذه المحاكمات الظالمة كما أنه أكد على طلبه للجوء السياسى فى بريطانيا يظل "خياراً مفتوحاً"، ولكن خيار اللجوء السياسى فى بريطانيا وإن حدث سيكون على الأرجح الطلب الأول الذى يتقدم به مواطن إماراتى وهو ما سوف يثير الاندهاش إذا ما تمت الموافقة عليه فى ظل العلاقات التجارية بين البلدين الآخذة فى التزايد؛ ولكن الزعابى وإن كان قد يتمنى أن يطلب ديفيد كاميرون من رئيس بلاده فتح تحقيق مستقل فى القضية إلا أنه يرى أن السياسيين هنا فى بريطانيا يمارسون عملهم ولكنها بلد بها قانون سيضمن سلامته.

ونفى الزعابى عن أنه بتصرفه هذا يستقوى بالغرب بل هو يبحث على وسيط من أجل حل المشكلة ويؤكد أنه ما زال يرى أن الحل فى يد حكام الإمارات وحكمتهم فهو يعلمون من هم المعتقلون ويعلمون خلفيتهم.